

الجمعية العامة العادية لشركة
باتك للاستثمار والأعمال اللوجستية

جدول اعمال اجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي شركة باتك للاستثماروالأعمال اللوجستية 2026م

- (1) الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م ومناقشته (مرفق)
- (2) الاطلاع على القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م ومناقشتها (مرفق)
- (3) التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م بعد مناقشتها (مرفق)
- (4) التصويت على ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م
- (5) التصويت على تعيين مراجع حسابات الشركة من بين المرشحين. بناء على توصية لجنة المراجعة وذلك. لفحص ومراجعة وتدقيق. القوائم المالية للربع الثاني والثالث والسنوي من السنة المالية 2026م والربع الأول من السنة المالية 2027م وتحديد أتعابه.
- (6) التصويت على تفويض مجلس. الإدارة بصلاحيه الجمعية العامة العادية. بالترخيص الوارد في. الفقرة (١) من. المادة. السابعة والعشرين من نظام الشركات وذلك. لمدة سنة من تاريخ موافقة الجمعية العامة وحتى نهاية دورة مجلس الإدارة المفوض ايها أسبق وفقا للشروط الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة

تقرير مراجع الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

تقرير المراجع المستقل إلى مساهمي شركة باتك للاستثمار والأعمال اللوجستية (شركة مساهمة سعودية)

التقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة باتك للاستثمار والأعمال اللوجستية (شركة مساهمة سعودية) والشركات التابعة لها ("المجموعة")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية. في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وأدائها المالي الموحد وتدفعاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجيع والمحاسبين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية حسب ما ينطبق منه على مراجعة القوائم المالية للمنشآت ذات الاهتمام العام كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملئمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

لفت الانتباه

نلفت الانتباه إلى الإيضاح ٣١-١ حول القوائم المالية الموحدة، والذي يبين أن إحدى الشركات التابعة للمجموعة استلمت إشعارات بالدفع وفواتير نتيجة إلغاء عقود من عدة أمانات. وقد قامت الشركة التابعة بالاعتراض رسمياً على هذه الإشعارات والفواتير ورفعت قضايا في المحكمة. وكما هو مفصّل عنه في الإيضاح، فإن هذه القضايا حالياً تخضع للإجراءات القضائية، ولم تصدر المحكمة حكماً نهائياً بعد، إن رأينا غير معدل بخصوص هذا الأمر.

الأمر الرئيسية للمراجعة

إن الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأي المراجعة حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور. فيما يلي وصف لكل أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة وكيفية معالجته.

لقد التزمنا بمسؤولياتنا التي تم وصفها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. عليه، شملت مراجعتنا القيام بإجراءات صممت للرد على تقوينا لمخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات مراجعتنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أثناءه، توفر أساساً لرأينا في المراجعة عن القوائم المالية الموحدة المرفقة.

تقرير المراجع المستقل
إلى مساهمي شركة باتك للاستثمار والأعمال اللوجستية
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

الامر الرئيسي للمراجعة	كيفية معالجة هذا الامر اثناء مراجعتنا
<p>إثبات الإيرادات</p> <p>تشتمل الإيرادات بصورة رئيسية على: خدمات الحراسات الأمنية، وخدمات تغذية الصرافات، وخدمات النقل والخدمات اللوجستية، وبيع الاراضي، وخدمات نقل الأموال المؤمن، وخدمات الصيانة والتشغيل، وخدمات أخرى بإجمالي قدره ٥٤٣,٩ مليون ريال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا الأمر من الامور الرئيسية للمراجعة نظراً لتنوع الأنشطة التجارية للمجموعة. إضافة إلى ذلك، هناك بعض المخاطر المتأصلة والتي تتعلق بصورة رئيسية بالحكم المتضمن الاعتراف بالإيراد عند نقطة من الوقت أو خلال فترة زمنية.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح (٣) حول القوائم المالية بخصوص المعلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية المتعلقة بإثبات الإيرادات، والإيضاح (٢٢) المتعلق بالإفصاحات ذات العلاقة.</p>	<p>تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها، من بين إجراءات أخرى، ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قيمنا السياسات المحاسبية للمجموعة، حيث تتعلق بشكل محدد بإثبات الإيرادات بما يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي رقم (١٥). • اجراء اختبار تفصيلي على عينة من معاملات الإيرادات والتأكد من مصدر المستندات. بالإضافة الي اختبار دقة الفواتير على أساس العينة. • تنفيذ إجراءات تحليلية من خلال مقارنة الإيرادات المتوقعة مع الإيرادات الفعلية وتحليل الفروقات. • تنفيذ اختبار القطع للتأكد من الاعتراف بالإيراد عند تحويل السيطرة إلى العميل في الفترة المحاسبية الصحيحة. • قمنا بتنفيذ عمليات فحص أساسية تحليلية لفهم اتجاهات الإيرادات على مدار السنة. • قيمنا مدى كفاية الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة.

تقرير المراجع المستقل إلى مساهمي شركة باتك للاستثمار والأعمال اللوجستية (شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٥
تتضمن المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة ٢٠٢٥، فيما عدا القوائم المالية الموحدة وتقرير
مراجع الحسابات. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى في تقريره السنوي. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي
للمجموعة ٢٠٢٥ متوفر لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولن نُبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي حولها.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تكون متاحة،
وعند القيام بذلك، يتم الأخذ في الحسبان فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة،
أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في
المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام
الشركات المعمول بها والنظام الأساسي للشركة، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة
خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية
والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن
هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي لجنة المراجعة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي بالمجموعة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش
أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على
أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف
جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهريّة، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول
يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

تقرير المراجع المستقل
إلى مساهمى شركة بانك للاستثمار والأعمال اللوجستية
(شركة مساهمة سعودية) (بنمة)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (بنمة)
وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة، كما نقوم بـ :

- تحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- تخطيط وتنفيذ مراجعة المجموعة للحصول على ما يكفي من أدلة مراجعة ملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة كأساس لتكوين رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وفحص أعمال المراجعة التي تم تنفيذها لأغراض مراجعة حسابات المجموعة. ونظّل المسؤولين الوحيدين عن رأينا في المراجعة.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كما أننا نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، ونبذلهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وعند الاقتضاء، نبذلهم بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

تقرير لجنة المراجعة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

التقرير السنوي للجنة المراجعة المنبثقة عن
مجلس إدارة شركة باتك للإستثمار والأعمال اللوجستية
عن السنة المنتهية 31-ديسمبر -2025م

حضرات السادة مساهمي شركة باتك للإستثمار والأعمال اللوجستية المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إن لجنة المراجعة هي إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة شركة باتك للإستثمار والأعمال اللوجستية وقد تم انتخاب أعضاء اللجنة الحالية من قبل الجمعية العمومية بتاريخ 2023-04-03م وأعضائها الحاليين هم:

رئيس لجنة المراجعة	1. الأستاذ: طه بن محمد أز هري
عضو لجنة المراجعة	2. الأستاذ: تركي أحمد العبيلان
عضو لجنة المراجعة	3. الأستاذ: تركي بن عبدالله الحماد

تشرف لجنة المراجعة الخاصة بشركة باتك علي عمله الإبلاغ عن البيانات المالية للشركة نيابة عن مجلس الإدارة. وتحتمل إدارة الشركة المسؤولية الرئيسية عن البيانات المالية، وعن الحفاظ على نظام رقابة داخلية فعال على التقارير المالية، وعن تقييم فعالية الرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي. اجتمعت اللجنة خلال عام 2025م خمس مرات في المقر الرئيسي للشركة و عبر وسائل تقنية الإتصال المرئي والمسموع عن بُعد وفيما يلي تلخيص لمهام وأعمال اللجنة خلال السنة المنتهية في 31-ديسمبر -2025م.

أولاً: المراجعة الخارجية والتقارير المالية:

- تم التحقق من استقلال مراجع الحسابات وموضوعيته، ومدى فعالية أعمال المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة.
- تمت دراسة خطة المراجعة المقدمة من مراجع الحسابات.
- قامت اللجنة بمراجعة نتائج عمليات الشركة ومركزها المالي كما ظهرت في البيانات والتقارير المالية الأولية والسنوية.
- تمت دراسة تقارير مراجع الحسابات الخارجي وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها.

ثانياً: المراجعة الداخلية:

- تم التأكد من استقلالية المراجعين الداخليين والتأكد من توفر وكفاية المصادر والإمكانات اللازمة للقيام بواجباتهم على أكمل وجه.
- قامت اللجنة بمراجعة واعتماد خطة المراجعة الداخلية المبنية على أساس المخاطر وقامت بالتأكد من توافر الموارد اللازمة لتنفيذها بالشكل المناسب.
- تم الاجتماع بصفة دورية مع مدير المراجعة الداخلية لشركة باتك.

ثالثاً: رأي لجنة المراجعة في مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية:

بناء على تقارير نتائج عمليات المراجعة المرفوعة للجنة المراجعة خلال السنة المالية المنتهية 2025م من قبل مراجع الحسابات الخارجي والمراجعة الداخلية وذلك في حدود المهام والأعمال المشمولة في الخطة المعتمدة للمراجعة الداخلية ، تبين للجنة انه لا يوجد أي قصور جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية او أعمال الشركة بما يؤثر على سلامة القوائم المالية يقتضى الإفصاح عنها ، وبالتالي فانه في رأي اللجنة أن أنظمة الرقابة الداخلية تعتبر ذات فعالية جيدة ، علماً بأن أي نظام رقابة داخلية بغض النظر عن سلامة تصميمه وفاعلية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً بل أساساً معقولاً لإبداء الرأي.

عن لجنة المراجعة

الأستاذ طه أز هري

رئيس لجنة المراجعة